مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مداخلة كتابية مقدمة في الدورة العشرين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

البند3 - حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

الهجوم على وسائل الإعلام: حالة حرية التعبير في ظل الحكم العسكري في مصر

ينبه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى الارتفاع المثير للقلق في طبيعة وحجم الانتهاكات التي تستهدف قطاع الإعلام في مصر في ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فقد تضمنت انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة على مدار السنة والنصف الماضية هجمات عنيفة مباشرة ضد الإعلاميين، واتخاذ تدابير قانونية ضد الصحفيين والمدونين -وصلت في بعضها إلي السجن- واقتحام مكاتب وسائل الإعلام المستقلة وإغلاق قنوات فضائية، وفرض القيود والتدخل في السياسات التحريرية لصحف معينة، وهيمنة بعض القطاعات الإعلامية، ومنع بعض البرامج والمذيعين من البث المباشر. وعزز هذه الانتهاكات سياق من الإفلات المقنن من العقاب، ساعد عليه ترسانة من القوانين الصارمة، التي يتعين مراجعتها أو تعديلها.

تعرض الصحفيون والمراسلون والمواطنون مستخدمي الكاميرات لتوثيق الانتهاكات التي ترتكب من قبل قوات الجيش والشرطة في سياق الاحتجاجات الجماعية التي تحدث في مصر منذ قيام الثورة لاعتداءات صارخة، وصلت في بعض الأحيان إلى أذىٍ جسدي شديد وتضمنت فترات احتجاز قصيرة. واستهداف الإعلاميون الذين كانوا يتابعون أحداثًا ميدانية على نحو مباشر خلال الاشتباكات التي وقعت في ميدان التحرير وشارع محمد محمود في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حيث تم إطلاق النار على عدد كبير من الصحفيين، الذين تعرضوا للضرب والاعتداء أو الاعتقال، وتمت مصادرة معدات العديد منهم. فعلى سبيل المثال، أصيب أحمد عبد الفتاح، مراسل جريدة المصري اليوم، بطلق "خرطوش" في العين أثناء تغطية هذه الاشتباكات، كما بدا من شهادته أن الضابط الذي أطلق النار عليه كان يستهدفه مباشرة بسبب الكاميرا التي كان يحملها. كذلك حسن شاهين، الصحفي بجريدة البديل -جريدة الكترونية تصدر على الإنترنت- حيث قام ضباط الجيش بمهاجمته وضربه وجره على الأرض بينما كان يغطي عملية فض الاعتصام من أمام مجلس الوزراء في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، حيث كان شاهين يحاول مساعدة إحدى المتظاهرات التي تتعرض لهجوم وحشي من قوات الجيش.

يتضمن أيضًا العنف المستخدم ضد الصحفيين الهجمات التي يشنها البلطجية التابعين للحكومة، حيث تعتمد قوات الأمن في معظم الأحيان على مجموعات من البلطجية لتفريق التظاهرات والاعتصامات. وقد ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود في مايو/أيار، أن أكثر من ٣٠ من العاملين في الإعلام تعرضوا للاعتداء و/أو الاعتقال على يد ضباط الجيش و/أو البلطجية أثناء تفريق الاحتجاجات في العباسية، فيما وصفته المنظمة "بالاستخدام المنهجي للعنف ضد العاملين في وسائل الإعلام". وتكشف بعض الشهادات الموثقة أنماطًا بغيضة من التعذيب استُخدمَت ضد بعض الإعلاميين أثناء تغطية الاحتجاجات.

ونظرًا للدور الحاسم الذي تلعبه وسائل الإعلام المستقلة التقليدية والبديلة في كشف انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، تم فرض المزيد من القيود والتهديدات على العاملين في مجال الإعلام، فضلا عن نشطاء ومدوني الإنترنت. فقد أصدرت محكمة عسكرية حكمًا ضد مايكل سند بالسجن لمدة ثلاث سنوات لنشره مقالاً على مدونته الشخصية في مارس/آذار ٢٠١١، انتقد فيه الانتهاكات التي يرتكبها الجيش. ولم يُفرَج عن سند إلا في نهاية يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، بعد

إضرابه عن الطعام ورفضه التعامل مع القضاء العسكري استنادًا إلى أن المدنيين لا ينبغي أن يحاكموا أمام محاكم عسكرية، وبعد الضغط الشديد من قبل الرأي العام المحلي والدولي من أجل إطلاق سراحه.

إضافة إلى ذلك، تم استهداف بعض القنوات الإعلامية المستقلة التي تقدم وجهات نظر مغايرة للروايات الرسمية للدولة، حيث تم اقتحام مكتب قناة الجزيرة مباشر مصر الفضائية،[1] ومصادرة معداته، ومنع القناة من البث. وقد تم اتخاذ تلك الخطوات بحجة أن القناة انتهكت القانون رقم ١٩٧٩/١٣ الذي ينظم عمل اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري فيما يتعلق بالحصول على تصاريح عمل وترخيص باستخدام معدات البث المباشر. هذا وتثار أسئلة كثيرة حول غرض وتوقيت تلك الإجراءات، لاسيما وأن عددًا كبيرًا من القنوات الأخرى لا تملك مثل تلك التصاريح أو التراخيص، بل أن القناة نفسها عادت للبث المباشر بعد وقت قصير من وقوع هذا الحادث.

بعد ذلك بوقت قصير، تعرضت قناتان أُخريان وهما قناة الحرة[2] وقناة "٢٥"،[3] لاقتحام من جنود الجيش أثناء بثهما في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ للقطات حية للانتهاكات التي يرتكبها ضباط من الجيش ضد مظاهرة احتجاجية نظمها في الغالب أقباط أمام مبنى التليفزيون المملوك للدولة "ماسبيرو"، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٢٧ متظاهرًا.

ويُعتقد أن ماسبيرو أو التليفزيون المملوك للدولة كان يبث في الوقت نفسه معلومات كاذبة حول هذا الحادث ويحرض الجماهير بشكل مباشر ضد المتظاهرين الأقباط. إضافة إلى ذلك، صدر أمر رسمي في سبتمبر/أيلول ٢٠١١ بحظر أو تجميد طلبات حصول قنوات فضائية جديدة على تصاريح للعمل في مصر.

يلجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة أيضًا إلى استخدام أساليب قمعية غير مباشرة في التعامل مع وسائل الأعلام، في محاولة لفرض الرقابة الذاتية علي تلك القنوات للحد من الانتقادات الموجهة ضده. فقد استدعت النيابة العسكرية كلاً من مقدمة البرامج ريم ماجد والمدون حسام الحملاوي للاستجواب في أعقاب حلقة من برنامجها علي قناة أون تي في، وجه فيه الحملاوي انتقادات لاذعة للأداء السياسي للمجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية. ولم تسفر التحقيقات عن أي إجراءات قانونية ضد الإعلاميين الاثنين. وبالمثل، مُنعت مقدمة البرامج دينا عبد الرحمن من تقديم برنامجها اليومي، بزعم أن صاحب قناة اضطر لاستبعادها من البرنامج بعد انتقادها مستشارًا لدى المجلس العسكري. كما مُنعَت من مواصلة برنامجها في قناة أخرى، بدعوى أن القناة اضطرت إلى تغيير "سياساتها التحريرية".

من جانبه قرر يسري فودة، الصحفي المصري الشهير ومقدم برنامج أخر كلام علي قناة أون تي في الفضائية، التوقف مؤقتًا عن البث المباشر لبرنامجه في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ احتجاجًا على ما وصفه بالضغط على من "يؤمنون بأهداف الثورة بطرق مباشرة وغير مباشرة على حد سواء لفرض رقابة ذاتية"، وأوضح كذلك أن "الضغوط غير المباشرة تكون أحيانا أسوأ بكثير من الضغط المباشر".[4] وأسفرت محاولات مماثلة أيضًا عن حظر نشر بعض القضايا، والمقالات من صحف مطبوعة ومنشورة على الانترنت مثل جريدة الفجر، وصوت الأمة، وجريدة المصري اليوم" الطبعة الانجليزية".

تستمر وزارة الإعلام علاوة على ذلك في إحكام قبضة السلطة التنفيذية على سياسات المؤسسات والهيئات الإعلامية. فالوزارة تتيح فرصة أكبر للتلفزيون (ماسبيرو) ووسائل الإعلام المملوكة للدولة ليكونا صوت السلطة التنفيذية، ويقوما بنشر وجهات نظرها في تجاهل لمعايير المهنية والموضوعية. وقد تم احتواء عدة محاولات للإصلاح داخل ماسبيرو، قام بها مذيعون ومقدمو برامج ومخرجون وغيرهم من العاملين في الحقل الإعلامي، إما من خلال إحالتهم فعليًا أو التهديد

١لقطات فيديو تصور اقتحام مكتب الجزيرة مباشر مصر: http://www.youtube.com/watch?v=qfJRr_DcNMY
٢لقطات فيديو تصور اقتحام مكتب قناة الحرة: http://www.youtube.com/watch?v=vz9FSmrU4Ws
٣لقطات فيديو تصور اقتحام مكتب قناة ٢٥: http://www.youtube.com/watch?v=MTzBt4lnKyg
٤يسري فودة على برنامج"الحوار الصعب" على قناة BBC: http://www.youtube.com/watch?v=Mx2Qti5ynuM

بإحالتهم إلى تحقيقات داخلية، أو فرض رقابة على محتوى البرامج، أو حجب بعض المواد من البث المباشر. مثال ما حدث في كل من قناة النيل للأخبار وقناة النيل الثقافية التابعتين لماسبيرو.

أما على الساحة القانونية، فمازالت التشريعات التي تحول دون مباشرة حرية وسائل الإعلام تهدد وضع حرية التعبير في مصر. فعلى سبيل المثال، تقوض المادة ١٧٨ (البند الثالث) من قانون العقوبات الحق في حرية التعبير من خلال فرض عقوبات سالبة للحريات أو دفع غرامات مالية لنشر أو توزيع صور يمكن أن تنال من سمعة الدولة. وتفرض المواد ١٧٩-١٨٦ عقوبات بالسجن أو بدفع غرامات مالية على كل من ينتقد، أو يهين، أو يشهر بأي عدد من شاغلي المناصب العامة مثل رئيس الجمهورية، أي رئيس أو ممثل أي دولة أجنبية، أو قاضٍ. وتعاقب المادة ١٨٣ إضافة إلى ذلك، بالسجن أو بالغرامات النقدية، أي شخص يهين أو يسيء إلى مجلس الشعب أو مجلس الشورى، أو المؤسسة العسكرية، أو أي دواوين أو مناصب أخرى تشريعية أو قانونية أو عامة. واستخدمت هذه المادة في القضية المرفوعة ضد الناشطة أسماء محفوظ، التي مثلت أمام النيابة العسكرية بتهمة "سب المؤسسة العسكرية والإساءة إليها وتحريض الناس على تنفيذ عمليات اغتيال ومقاومة مسلحة ضد أعضائها". واستندت هذه الاتهامات إلى بيان نشرته على حسابها في شبكة التواصل الاجتماعي تويتر.

هذا وتجرم المادة ١٨٨ من قانون العقوبات علاوة على ذلك نشر شائعات أو أخبار كاذبة "بسوء نية". كما يفرض قانون الصحافة رقم ١٩٩٦/٩٦ عقوبات بالسجن على أفعال مجرمة بموجب قانون العقوبات. وأدرجت أيضًا جريمة "نشر أخبار كاذبة" ضمن أحكام قانون الطوارئ عند تجديده في سبتمبر/أيلول ٢٠١١.[٥] ويضع القانون رقم ١٩٧٠/٧٦ الذي ينظم عمل نقابة الصحفيين شروطًا تعسفية لتسجيل الصحفيين وإصدار تصاريح لمزاولة المهنة، مما يحد بدوره من قدرة النقابة على توفير الحماية اللازمة للعاملين في هذا المجال من الهجمات والمضايقات والملاحقات المحتملة من الأجهزة الأمنية.

ويطالب مركز القاهرة أعضاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتذكير الحكومة المصرية بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية الحريات الإعلامية وحرية التعبير بشكل عام. كما يطالب المجلس بشكل خاص بالخروج عن صمته المخزي على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والمتصاعدة في البلاد. كما ندعو الحكومة المصرية إلي ضمان ما يلي:

- **الحظر الفوري لجميع أشكال العنف والقيود التي تمارس ضد القطاع الإعلامي في مصر. بما يشمل حرية بث القنوات وإصدار الصحف.**
- **السماح بمساحة أوسع للحريات بما يمكن الصحفيين من أداء عملهم بحرية، بما في ذلك إلغاء القيود المفروضة على تداول المعلومات.**
- **إجراء مراجعة شاملة لقانون العقوبات، وقانون الصحافة، وغيرهما من التشريعات ذات الصلة بحرية التعبير والإعلام، وضمان إزالة جميع العقوبات السالبة للحريات، وغيرها من النصوص التقييدية.**
- **ضمان مساءلة جميع المتورطين في انتهاكات ضد العاملين في مجال الإعلام، لاسيما تلك الانتهاكات التي تنطوي على تعذيب واعتقالات تعسفية وإلحاق أذى بدني شديد.**

---

٥ ألغي العمل بقانون الطوارئ الذي استمر العمل به لمدة ٣١ عامًا بدءً من ٣١ مايو/أيار ٢٠١٢